

جاهزة لـ «الصعود القياسي» بعد جلسة يوم الخميس الماضي

البورصة: غدى الشر... والكر والفر



جاهزة لـ «الصعود القياسي»

■ جلسة اليوم .. بداية لخارطة طريق جديدة

■ السيولة حققت ارتفاعات مهمة بعد أن وصلت إلى مستويات متدنية

■ الارتفاع القياسي بعد مرور «المسيرة» مرور الكرام أعطى إشارات إيجابية بأن القادم أفضل

■ الاقتصاد ينتظر قرارات اقتصادية حاسمة هذا الأسبوع

■ عمليات الشراء استهدفت جميع الشركات .. والمحافظ الاستثمارية استبقت .. «الصعود الكبير»

■ موجة التفاؤل جاءت بعدما أكد سمو الأمير أن الكويت ستعود درة الخليج

لها، وهذا ما ظهر واضحاً من خلال ارتفاع تلك الشركات رغم الهبوط الكبير للمؤشر السعري، مؤكداً أن الأسعار الحالية باتت منخفضة للغاية ولا لتحمل المزيد من الإنخفاضات.

وكان سوق الكويت ارتفع بشكل قياسي بعد انتهاء مسيرة كرامة وطن الثانية بسلا، إذ تغلقت إيجابياً وحققت مستويات مريحة بعد أن تعرضت في جلسة يوم الخميس قبل الماضي إلى «هزة عتيقة» أدت إلى تراجع حاد لجميع المؤشرات، إلا أن السوق عاد وأعطى إشارات غير مريحة، إذ شهدت الجلسة انخفاضاً غير متوقع بعد أن وصلت أسعار غالبية الأسهم إلى القاع ما دفع بعض المحافظ والمجاميع الاستثمارية إلى الدفاع عن الشركات التابعة، وفي الوقت نفسه كانت قامت بعمليات شراء أثناء أيام الهبوط بأسعار متدنية استعداداً لوجبة الصعود.

وأكد المراقبون أن من ضمن المحفزات التي ساعدت السوق على الخروج من كبوته إعلان كثير من الشركات عن البيانات المالية لأدائها في الربع الثالث والتي جاءت في مجملها جيدة مقارنة مع الظروف الاقتصادية المحلية والعربية والدولية متوقعين توالي الإعلانات بشأنها بما قد يكسب السوق مزيداً من الارتفاعات لتعويض خسائر الأسبوعين الماضيين.

وشدد المراقبون على ضرورة أن يتحرك الفريق الحكومي للدفاع باتجاه قرارات جديدة تسهم في انتعاش البورصة حتى لا تظل عرضة للانزلاق، وهذا ما يحشاه الكثير من المتداولين الذين سرعان ما يتخلصون من الأسهم التي بحوزتهم خشية من الدخول إلى المنطقة الحمراء، مؤكداً أن بعض المجاميع الاستثمارية دافعت على الشركات التابعة

إيجابية، كما ظهرت ملامحها وتهدد لارتفاعات قائمة شرط أن تكون الأجواء السياسية هادئة دون تصعيد من بعض الثواب السابقين أو التلويح بإجراءات جديدة، إذ أن مثل هذه التلويحات سرعان ما تنعكس على أجواء قاعة التداول.

وقال المراقبون أن عمليات الشراء التي حصلت في جلسة آخر الأسبوع هي استباق للصعود الذي سيشهده خلال الأسبوع المقبل تحديداً، مؤكداً أن العديد من الأسهم حققت ارتفاعات معقولة نتيجة تعرضها إلى المزيد من الضغوط.

وأضاف المراقبون أن المضاربات على الشركات الرخيصة كانت حاضرة وملحوظة، وهي تخلق حالة من الحراك في السوق، مؤكداً أن العديد من الشركات القيادية ابتعدت عن التداولات النشطة.

وشدد المراقبون على أن العديد من المستثمرين قاموا بسحب الودائع التي حققت أرباحاً بقصد الاستفادة من توزيعات الأرباح الجزئية، مشيرين إلى أن الإعلانات المالية للعديد من الشركات عن فترة الربع الثالث أعطت حافزاً جديداً للسوق بأن يواصل الصعود، على خلفية الأجواء السياسية العامة.

وأعطى السوق «بؤادر خير» للجلسة الثانية على التوالي من خلال عمليات الشراء التي استهدفت الشركات الرخيصة والواعدة والتي حققت نتائج مالية جيدة عن فترة الربع الثالث من العام الحالي، إضافة إلى ظهور أنباء عن احتمال صدور قرارات اقتصادية خلال الأيام المقبلة، فيما بدأت آثار التداعيات السياسية تتلاشى على السوق.

ورأى المراقبون أن جلسة نهاية الأسبوع

السوق باعتباره جزءاً من الاقتصاد الوطني دفعة جديدة من الانتعاش بعد أن ظل يترنح ويتعرض إلى المزيد من الهزات خلال الفترة الماضية على خلفية «التصعيد التبايني».

وأضاف المراقبون أن قائمة التداول شهد ارتفاعاً واسعاً في جلسة نهاية الأسبوع، إذ شهدت العديد من الأسهم عمليات شراء واسعة وعكسها قيمة السيولة التي ارتفعت بشكل واضح لتصل إلى 34.1 مليون دينار، مؤكداً أن السوق يتربص بصدور هذه القرارات هذا الأسبوع.

وقال المراقبون أن بعض المجاميع الاستثمارية تحركت بصورة سريعة وقامت بعمليات شراء واسعة استهدفت أسهم الشركات التابعة على وقع الحركة الإيجابية لقطاع البنوك الذي أعطى إشارات مهمة بأنه ستعود الارتفاعات خلال الأسبوع المقبل.

يُفتح اليوم سوق الكويت على أخبار إيجابية وتوقعات ملينة بالتفاؤل على صعيد الوضع الاقتصادي. إذ كانت جلسة يوم الخميس الماضي جلسة استباقية للمشهد هذا الأسبوع، بعد أن ارتفعت بشكل قياسي لتصل إلى 40 نقطة، إضافة إلى ارتفاع ملحوظ بالسيولة لتصل إلى 34 مليوناً مقارنة بمستويات لم تتجاوز 20 مليون دينار.

وتأتي موجة التفاؤل على خلفية تأكيدات سمو أمير البلاد في اجتماعه مع رؤساء التحرير بأن الكويت ستعود درة الخليج كما كانت من خلال إصدار قرارات للتنشيط الوضع الاقتصادي وهذا مادفع السوق إلى التفاعل السريع والصعود المريح.

وأكد المراقبون أن سمو الأمير أعطى

خيارات إيداع مرنة ذات عائد استثماري جيد

بنك الكويت الدولي يطلق وديعة البركة الاستثمارية



النصار السويدي

انتصار السويدي: «إن وديعة البركة الاستثمارية تسمح باستثمار حتى نسبة 90 في المئة من مبلغ الوديعة. إن المنتج الجديد منتج يُعتمد عليه وقد تم طرحه بفترات استحقاق مرنة تبدأ من شهر واحد إلى سنة وتتمتع لأكثر من ذلك. وسيواصل بنك الكويت الدولي سعيه دائما لتوفير أفضل المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة لتلبية الاحتياجات المتعددة لعملائنا من مختلف شرائح المجتمع».

وستة علاوة على أنها قابلة للتجديد. ويصل الحد الأدنى للإيداع إلى 1000 دينار كويتي ويمكن الحصول عليها بأي عملة أجنبية رئيسية.

وأضاف: في ظل وديعة البركة الاستثمارية، يتمتع العملاء بالعديد من المزايا منها مراوحة السيارات والبضائع ومواد الإنشاء كما يمكنهم الحصول على بطاقات ائتمان فيزا بلاتونيوم أو الذهبية أو الكلاسيكية.

وقالت المدير العام للادارة المصرفية للأفراد في «الدولي»

أطلق بنك الكويت الدولي وديعة البركة الاستثمارية في إطار خطته الاستراتيجية لتوسيع مجموعة خدماته ومشتجانه، وحرصاً منه على تحقيق تطلعات عملائه الكرام. وتعتبر وديعة البركة من الودائع الاستثمارية وتتيح فرصاً للحصول على أعلى العوائد.

وقال البنك: إن منتج الوديعة الجديد متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويتعين بمرور فترة الإيداع التي تتراوح ما بين شهر

271 دولاراً متوسط الحجز اليومي

تقرير: نسبة إشغال الفنادق في الكويت بلغت 34 في المئة

ترجع نسبة الإشغال الفندقية والتي انخفضت من 33.8 في المئة والسجلة في أغسطس 2011 لتصل إلى 31 في المئة في أغسطس الحالي أي أعلى نسبة انخفاض في المنطقة بواقع 4 في المئة.

وأضاف أن القاهرة نبوات المرتنية الأولى في المنطقة من حيث تصاعد نسبة الإشغال الفندقية والتي ارتفعت لتصل إلى 38 في المئة في أغسطس الماضي لما بالنسبة لزيادة بمتوسط رسوم الحجز اليومي فقد جاءت دبي بالمرتبة الأولى حيث ارتفعت بنسبة 23 في المئة مقارنة بأغسطس 2011 وبلغ متوسط رسوم الحجز اليومي حوالي 184 دولاراً أمريكياً.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سطر تقرير «التعمير» الضوء على التصاعد النسبي الذي يشهده هذا القطاع الحيوي الذي عبرت عنه النتائج الإيجابية المسجلة مؤخراً وتحديداً في أغسطس 2012.

وبحسب التقرير فقد بلغت نسبة الإشغال الفندقية في المنطقة 53.8 في المئة في أغسطس أي بارتفاع نسبته 11.8 في المئة عن أغسطس 2011 والتي سجلت حينئذ نسبة 48.1 في المئة فقط.

وتضمن التقرير بيانات إحصائية عن الإشغال الفندقية في دول المنطقة خلال أغسطس 2012 حيث جاءت العاصمة السعودية الرياض بالمرتبة الأولى من حيث

في المئة فقط مقارنة بنفس الفترة من 2011.

وأشار إلى أن متوسط رسوم الحجز اليومي خلال تلك الفترة انخفض ليصل إلى 273 دولاراً عن نفس الفترة من العام الماضي.

وحول فترة الثلاثة أشهر الماضية من العام الجاري، يونيو أغسطس 2012، أشار التقرير إلى انخفاض نسبة الإشغال الفندقية مقارنة بنفس الفترة من العام السابق حيث انخفضت من 46.4 في المئة إلى 44.6 في المئة بينما ارتفع متوسط رسوم الحجز اليومي بنسبة 4.6 عن نفس الفترة من العام السابق سجلنا 256 دولاراً أمريكياً لليلة الواحدة. وعن القطاع الفندقية في منطقة

«كويتا»: قال تقرير متخصص اس أن نسبة الإشغال الفندقية في الكويت قد سجلت 34 في المئة خلال أغسطس من العام الحالي بانخفاض 5.8 في المئة عن أغسطس 2011.

وأضاف التقرير الصادر عن شركة التعمير للاستثمار العقاري أن متوسط رسوم الحجز اليومي خلال أغسطس الماضي بلغ 271 دولاراً أمريكياً أي بارتفاع نسبته 1.3 في المئة عن أغسطس 2011.

وأوضح أن الفترة الواقعة من يناير حتى أغسطس 2012 شهدت انخفاضاً في نسبة الإشغال الفندقية في الكويت وذلك بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي حيث انخفضت بواقع 3 نقاط لتصل إلى

التداولات جاءت متماسكة خلال الأسبوع الماضي

«الأولى»: ارتفاع ملحوظ في سيولة البورصة

■ سجلت أكبر مكاسبها منتعشة من أدنى مستوى في ثمانية

أعوام على عكس التوقعات

من البيانات المالية للشركات المضاربة التي قد تعاني إشكاليات حادة على المدى المنظور.

وأشار التقرير إلى أن عمليات الشراء تركزت تقريباً على الأسهم التشغيلية وتلك المرتبطة بالطلب المحلي التي تمثل الوجهة الأكثر قرباً إلى مديري المحافظ والصناديق الاستثمارية بالإضافة إلى صفار المستثمرين فيما استمرت تحركات المضاربين على الأسهم المضاربة الصغيرة والمتوسطة التي يمكن من خلالها جني أرباح من وقت إلى آخر مع أي موجة نشطة تشهدها التداولات.

أغلق المؤشر العام على ارتفاع بلغ 40 نقطة. وأشار التقرير إلى أن مخالفة الاحتجاجات السياسية للتوقعات بأنها جاءت أقل علناً مما كان يخشى منه أسهمت في طمأنة المستثمرين الأفراد وشجعتهم على ضخ أموال مجدداً في السوق.

وأوضح أن معنويات الأوساط المالية لا تزال متأثرة بمجريات الأمور السياسية لكن بدأ واضحاً في تداولات الأسبوع الماضي أنها تعكس استجابة واضحة للقوة الشرائية التي تشهدها الأسهم التشغيلية التي أصبحت وجهة المحافظ ذات التحركات الاستراتيجية خصوصاً في ظل التخوف

«كويتا»: ذكر تقرير اقتصادي متخصص اس أن تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» جاءت خلال الأسبوع الماضي متماسكة إلى حد كبير باستثناء الهبوط الحاد الذي صاحب تداولات الأحد الماضي.

وقال تقرير شركة «الأولى» للاستثمار أن البورصة كانت سجلت أكبر مكاسبها في يوم واحد في ثمانية أشهر الأثنين الماضي منتعشة من أدنى مستوى في ثمانية أعوام على عكس التوقعات التي كانت تميل إلى مواصلة البيع والتصرف من قبل الأفراد والمحافظ والصناديق تماشياً مع الأجواء السياسية المشحونة قبل المسيرة التي كانت مفررة الأحد الماضي.

وأضاف أنه رغم الشعور بأن الصورة السياسية المحلية لا تتحسن والأوضاع الانتخابية ما زالت غير نشيطة إلا أن نسب السيولة شهدت مع نهاية جلسات الأسبوع ارتفاعاً ملحوظاً بعد أن أطلقت تداولات الأسبوع الماضي خسائر المؤشرات العامة التي تكبدتها الأسبوع قبل الماضي والتي عادت بالسوق إلى مستويات أغسطس 2004 بعد أن

«كويتا»: قالت مؤسسة البترول الكويتية اس أن سعر برميل النفط الكويتي ارتفع في تداولات الجمعة 30 سنتاً ليستقر عند مستوى 104.22 دولارات للبرميل مقارنة بـ103.92 دولارات في تداولات يوم أمس الأول.

وذكرت تقارير متخصصة أن أسعار العقود الآجلة للنفط الخام الأمريكي ارتفعت بعد أن لاقى دعماً من مسح أظهر أن ثلقة المستهلكين الأمريكيين قلّزت في نوفمبر إلى أعلى مستوى لها في أكثر من خمسة أعوام ومن صعود العقود الآجلة للبترزين وذلك على الرغم من المخاوف بشأن أزمة مالية وشبكة من جراء زيادات ضريبية وتخفيضات في الإنفاق.

وبنهاية التعامل في بورصة نايمكس ارتفع سعر عقود النفط الأمريكي الخفيف لتسليم ديسمبر عند التسوية 0.98 دولار إلى 86.07 دولاراً للبرميل.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت دولاراً واحداً للبرميل يوم الجمعة متتبعه خسائر أسواق الأسهم حيث أبطلت المخاوف من مشكلات مالية في الولايات المتحدة وتعرّ الاقتصاد الأوروبي تأثير بيانات إيجابية من الصين.

وترجع سعر خام برنت تسليم ديسمبر 75 سنتاً إلى 106.50 دولارات للبرميل بعد أن سجل 106.25 دولارات في وقت سابق.